

الملتقى الوطني الحضوري الافتراضي حول:

تشريع البحث العلمي في الجزائر: بحثا عن استراتيجيات فاعلة.

عنوان المداخلة:

تحديات البحث العلمي في الجزائر وفاقه المستقبلية.

الاستاذة: بن لعريبي راضية-أستاذة محاضرة "أ" - جامعة سكيكدة.

### الملخص:

البحث العلمي هو المرآة والانعكاس الحقيقي لتطور أي المجتمع والجزائر كأى دولة من دول العالم تسعى جاهدة منذ استرجاع السيادة الوطنية لارساء قواعد بحث علمي يمكن الدولة من الارتقاء لمصاف الدول المتطورة.

من خلال هذا العمل البسيط سنحاول البحث في تطور البحث العلمي في الجزائر، وما مر به منذ الاستقلال الى اليوم مركزين على ما تم انجازه وما لم يتم انجازه لليوم والسبب وراء كل اخفاق ان وجد في مجال البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الجامعة، الباحث، التطور التكنولوجي.

### Summary:

Scientific research is the mirror and true reflection of the development of any society, and Algeria, like any country in the world, has been striving since regaining national sovereignty to establish the foundations of scientific research that will enable the country to rise to the ranks of developed nations.

Through this simple work, we will attempt to investigate the development of scientific research in Algeria, and what it has gone through since independence until today, focusing on what has been accomplished and what has not been accomplished to date, and the reason behind every failure, if any, in the field of scientific research.

Keywords: scientific research, university, researcher, technological development.

### مقدمة:

سنويا تنتظر الجامعات العالمية مرتبة تصنيفها عالميا لقياس مدى نجاحها، هذا النجاح الذي تتداخل فيه عدة عوامل يعتبر البحث العلمي أهمها وأولها، فالجامعة اليوم ليست مجرد مكان يتخرج منه الالاف من الطلبة فدورها اليوم يتعدى بكثير تخريج طلبة في مختلف التخصصات بشهادات أكاديمية، وانما البحث العلمي في شتى المجالات والتي يكون لها دور في بناء اقتصاد وتكنولوجيا الوطن.

ان التطور العلمي على صعيد تكنولوجيا المعلومات وغيرها اليوم، ماهو الا صناعة الجامعة وهو ما جعل الدول المتطورة تولي اهتماما كبيرا للجامعات، وللباحثين، وللطلبة خاصة أولئك الذين يكون لديهم مؤشرات تدل على امكانية تحولهم لباحثين متميزين.

الجزائر وضعت بعض الخطط للبحث العلمي منذ الاستقلال وحاولت في مرحلة معينة أن تضاعف من عدد الجامعات لتسمح لأكبر قدر ممكن من أفراد الشعب من الالتحاق بالجامعة، لكن هل ما قامت به وما تقوم به اليوم ساهم في الارتقاء بمستوى البحث العلمي في الجزائر؟ هل تملك من الكوادر العلمية التي لها أن تقدم الاضافة أم لازلنا نعاني من اشكالية نقص الخبرة في كوادرنا؟ هل هناك ربط بين البحث العلمي وبناء اقتصاد الوطن؟ هذه التساؤلات وغيرها دفعني لطرح اشكال أردت منه أن يكون موضوعا لهذا البحث:

**ماهي المعوقات التي تقف في وجه البحث العلمي في الجزائر وهل من افاق للبحث العلمي لدينا؟**

للإجابة على هذا التساؤل ارتأيت تقسيم العمل الى محورين وفق الخطة التالية:

**المحور الاول: واقع البحث العلمي في الجزائر.**

**أولاً: التطور التاريخي للبحث العلمي في الجزائر.**

**ثانياً: التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجزائر.**

1- على صعيد الجامعات.

2- على صعيد الباحثين.

3- سوء التسيير.

**المحور الثاني: افاق البحث العلمي في الجزائر.**

**أولاً: متطلبات ترقية البحث العلمي في الجزائر.**

1- اعطاء أهمية أكبر للباحثين.

2- تعزيز منظومة البحث والتطوير التكنولوجي.

3- تدعيم النصوص القانونية للبحث العلمي.

**ثانياً: مستقبل البحث العلمي في الجزائر.**

1- دور المؤسسات الناشئة في الابتكار.

2- ربط الجامعة بالاقتصاد الوطني.

خاتمة.

وتجدر الإشارة أنه وفي سبيل انجاز هذه الورقة البحثية اعتمدنا المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي.

### المحور الأول: واقع البحث العلمي في الجزائر:

يمثل البحث العلمي أهم وظيفة للجامعة، هذه الوظيفة التي يفترض فيها أن تعود بالفائدة على المجتمع فلا تبقى الأبحاث حبيسة الأدراج، فيما يلي سنتحدث عن تاريخ البحث العلمي (أولاً) ثم للتحديات التي تواجه البحث العلمي في الجزائر (ثانياً).

### أولاً: التطور التاريخي للبحث العلمي في الجزائر:

تضم الجزائر اليوم 117 مؤسسة للتعليم العالي تضم 55 جامعة و40 مدرسة وطنية عليا، إضافة ل13 مدرسة عليا للأساتذة و9 مراكز جامعية، فيما يبلغ عدد الطلبة المسجلين لسنة 2024-2025 1530230 طالب، أما عدد الأساتذة 69766 أستاذ مقسمين ما بين 63652 أستاذ باحث و6114 أستاذ باحث للمستشفى الجامعي<sup>1</sup>.

فتحت أول جامعة في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي سنة 1908، بعد الاستقلال وبالضبط سنة 1966 تم فتح جامعة وهران لتلتحق بها جامعة قسنطينة سنة 1967، في ذلك الوقت كانت الجامعة تابعة لوزارة التربية الوطنية.

تميزت هذه المرحلة من جهة باستمرار مجيء أساتذة من فرنسا خاصة وأن التعليم في المراحل الابتدائية، الاكاديمية، والثانوية في الفترة الاستعمارية كان يتم باللغة الفرنسية ما جعل الاعتماد على اللغة الفرنسية في الجامعة في ذلك الوقت يبدو أمرا بديهيا، وهو ما دفع بالكثير من المثقفين للمناداة بضرورة استمراره بنفس الشكل خاصة وان التعليم في فرنسا متطور مقارنة بالدول العربية، في حين رأى جانب اخر من المثقفين ضرورة استبدال الاساتذة الفرنسيين بأساتذة عرب دعما للانتماء العربي للجزائر وللتحرر من هيمنة فرنسا على الجزائر.

سنة 1970 تم استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليتم سنة 1971 اصدار مرسوم خاص باصلاح التعليم العالي في الجزائر، وقد تركز الاصلاح في سنوات السبعينات بالنسبة للجامعة على:<sup>2</sup>

- زيادة عدد التخصصات العلمية.

- زيادة عدد الجامعات.

- تحسين المستوى العلمي للأساتذة الجزائريين لكي لا تبقى هناك تبعية للخارج.

- احلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية.

<sup>1</sup> احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024-2025، <https://www.mesrs.dz>  
<sup>2</sup> لامية بوكراع، حبيبة بولقواس، إشكالية اصلاح التعليم العالي في الجزائر- دراسة تحليلية نقدية لخطى الإصلاحات بين الهدف والتطبيق-، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، العدد 1، أبريل 2019، ص130.

عرفت سنوات السبعينات والثمانينات جزأرة لقطاع التعليم العالي، حيث كانت بداية الاستغناء عن الأساتذة الأجانب سواء الفرنسيين أو العرب، كما انعقدت أول دورة للمجلس الوطني للبحث العلمي سنة 1975 في إطار تهيئة المخطط الوطني الأول للبحث، وهي الدورة التي كانت من أجل تبادل المعلومات حول مشاريع برامج البحث، هذه الفترة وان سمحت للجنة الدائمة التي تم تشكيلها بربط أنشطة المشاريع التي تم اتخاذها خلال المخطط الخماسي الأول والثاني والتي أصبحت أكثر نضجا غير أنها لم تتمكن م الوصول الى نتائج حقيقية لانعدام المخطط الحقيقي<sup>1</sup>.

من سنة 1980 الى غاية 1990 كان هناك استمرار في بناء الجامعات حيث تم اطلاق بناء منشآت جديدة على مستوى سكيكدة، قالمة، جيجل، مسيلة، بسكرة، الشلف، أم لبواقي، جيجل، معسكر، بشار، سعيدة، الاغواط، أدرار، كمرارز جامعية ومعاهد وطنية للتعليم العالي<sup>2</sup>.

في الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية 2000 تم تحويل عدة معاهد وطنية للتعليم العالي الى مراكز جامعية، أما المعاهد الوطنية للعلوم الطبية فقد تم تحويلها الى كليات في الجامعات، بالإضافة الى انشاء عدة مدارس عليا، وان كانت تلك الفترة وللظروف السياسية التي كانت تعيشها الجزائر شهدت بعض التراجع في نسبة تقدم المشاريع، لكن رياح التغيير جاءت مع بداية 2000 الى غاية 2008 أين بلغ عدد المؤسسات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي 61 مؤسسة تغطي 41 ولاية من مجموع 48 ولاية في ذلك الوقت<sup>3</sup>.

كما صدر في سنة 1999 القانون التوجيهي للتعليم العالي وهو القانون الذي تم تعديله سنة 2000، هذا القانون التوجيهي يحدد الاحكام الأساسية المطبقة على المرفق العام<sup>4</sup>، كما صدرت في نفس الاطار قوانين توجيهية ضمن البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي كان الهدف منها تنظيم البحث العلمي والتكنولوجي<sup>5</sup>.

زيادة عدد الجامعات في الجزائر جاء نتيجة للارادة السياسية في ذلك الوقت التي أرادت أن تقرب الجامعة لأكبر قدر ممكن من أفراد الشعب فبقاء الجامعات في المدن الكبرى خلق مشكلا بالنسبة لطاقة الاستيعاب والايواء، كما انها احدى الطرق لتشجيع البحث العلمي من خلال ربط جميع جهات الوطن بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا<sup>6</sup>.

ما شهدته الجزائر سنة 2008 هو صدور قانون الأستاذ الباحث والذي شكل بداية الاهتمام بالأستاذ الباحث وان بطريقة محتشمة<sup>7</sup>، بالإضافة للمرسوم التنفيذي رقم 24-107 الخاص بالنظام التعويضي للأستاذ الباحث والمحدد لشروط المنح والتعويضات المختلفة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 24-106 المحدد للنظام التعويضي لفائدة الأستاذ الباحث الاستشفائي.

<sup>1</sup> الجوزي وهبية، تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 47.

<sup>2</sup> سحبية بولرياس، نبذة عن تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (2000-1962)، مجلة الباحث، ص 8.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999 المتضمنا القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل بالقانون رقم 2000-04 المؤرخ في 4 ديسمبر 2000.

<sup>5</sup> القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002.

<sup>6</sup> بوشناق الصانق، التعليم العالي وتحديات التنمية المستدامة- حالة الجزائر (2012-1962)، ص 5.

<sup>7</sup> المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 24-103.

في السنوات العشر الأخيرة عرف قطاع التعليم العالي تطورات ملحوظة سواء من خلال الاستمرار في بناء وتشديد الجامعات وكذا الاقامات الجامعية، إضافة للتوسع في نظام التعليم عن بعد خصوصا مع بداية جائحة كورونا، إضافة لإنشاء مدارس وطنية عليا للذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة والنانو والنانو تكنولوجي والامن السيبراني والرياضيات وللتكنولوجيا المتقدمة وهي التخصصات التي فرضت نفسها في الوقت الحالي وفرضها التقدم العلمي، وما اقدم الجزائر على هذه الخطوة بإنشاء مختلف هذه المدارس ماهو الا تدارك لخطأ الماضي، كون الادمغة الجزائرية التي كان يفترض ان تخدم البلد لم تجد يد العون فلجأت للغرب لتحقيق احلامها وتفيد دولا احتضنتها وقدمت لها الدعم، كما أصدرت الجزائر أيضا قوانين في نفس الحقبة متعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهي القوانين التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي<sup>1</sup>.

بمقارنة بسيطة مابين 1962 الى غاية 2025 سنقول أننا انتقلنا من جامعة واحدة على مستوى العاصمة الى 117 مؤسسة للتعليم العالي ومن طلبة عددهم لا يتجاوز 2000 الى أكثر من مليون ونصف طالب اليوم.

### ثانيا: التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجزائر:

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات سواء على صعيد الهياكل، أو على صعيد الباحثين، وكذا سوء التسيير.

#### 1- على صعيد الهياكل الجامعية:

بلغ عدد الناجحين في شهادة البكالوريا لسنة 2025 أكثر من ثلاثمائة ألف تلميذ من أصل أكثر من ثمانمائة ألف مترشح، هذا العدد بحاجة لجامعات قادرة على استيعابه وهنا المعضلة الكبرى فالهياكل الجامعية المنجزة ليس لها القدرة على مواكبة الزيادات العددية الهائلة سنويا على الرغم من وجود 117 مؤسسة للتعليم العالي، وهو الامر الذي جعل من معدلات بعض التخصصات يصل لدرجات قياسية وفي الوقت نفسه جعل نسبة كبيرة من الطلبة لا تدرس التخصص الذي تبحث عنه ويتم دفعها لدراسة تخصصات تحكم عليهم بالفشل من البداية لعدم الرغبة في التوجه اليها، فبحسب راي الشخصي فرفع معدلات المدارس الوطنية على سبيل المثال يعود بالدرجة الأولى لعدم وجود الهياكل القادرة على استيعاب الطلبة، ليجد العديد من الطلبة ورغم مستواهم الممتاز أنفسهم يدرسون تخصصات أخرى تكون سببا في فشلهم العلمي، لهذا السبب فنقص الهياكل الجامعية من أسباب الفشل العلمي لأن الطالب هو أول باحث في الحقيقة.

#### 2- على صعيد الباحثين:

بالإضافة لمشكل نقص الهياكل الجامعية الذي يؤثر سلبا على البحث العلمي نجد اشكالا اخر لا يقل أهمية عن الأول وهو قلة الأساتذة الباحثين مقارنة بعدد الطلبة بالإضافة للأعباء البيداغوجية الكثيرة الملقاة على عاتق الأستاذ مالا يترك له المجال للتفرغ للبحث، فالبحث العلمي لا بد له من وقت وأجواء تساعد على البحث وهو الشيء الذي لا نجده متوفرا مقارنة بدول أخرى كثيرة، فالاستاذ الجامعي الجزائري وللأسف ممن يعانون التهميش سواء من ناحية الاجر او

<sup>1</sup> القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والقانون رقم 20-02 المؤرخ في 30 مارس 2020 المعدل للقانون 15-21 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

الامتيازات العلمية المحفزة على البحث مقارنة بدول مجاورة تعتبر الجزائر أفضل منها اقتصاديا، فاذا كان الأستاذ الباحث لا يجد الوقت والظروف للبحث الذي يمثل شريان عملهما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه.

إضافة لذلك نجد أيضا نمطية التعليم المبني على تلقين الدروس دون فسح المجال للإبداع وكذا التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي<sup>1</sup>، وهو ما نلاحظه على مستوى الاجتماعات البيداغوجية أين ينصب الاهتمام دوما على نسبة التقدم في البرنامج دون الاهتمام بالهدف من التعليم العالي وهو المساهمة في بناء الوطن، وليس تخريج طلبة للبطالة.

### 3- سوء التسيير:

ان ما مرت به الجزائر في السنوات الأخيرة وقف في وجه تقدم البحث العلمي، فرغم وجود البرنامج الوطني للبحث ووجود المخابر على مستوى جميع الجامعات إضافة لفرق البحث التي يفترض أن تساهم جميعها كل ومجاله في تطوير البحث العلمي وتقدمه، غير أن المراقبة غير الفعالة أو التي لم تكن موجودة طيلة سنوات انعكست سلبا على البحث العلمي، فسوء التسيير هو أحد أسباب فشل وتيرة البحث، كما أن أي شيء ان لم ينطلق من معطيات حقيقية واعتمد على تخيلات وهمية فمصيره الفشل.

البحث العلمي لا بد له من الأرضية المناسبة والصلبة التي تسمح له بالتطور وليس بحاجة فقط لقوانين فالجزائر مثلا وباستحداثها لمدارس وطنية تهتم بالذكاء الاصطناعي والامن السيبراني... الخ، هل وفرت الأرضية المناسبة لها الإجابة ليس بعد، فليس من السهل الحصول على التأطير المناسب عندما يكون المختصون في ذلك المجال معظمهم هاجر للخارج، ان تسيير الجامعة الجزائرية واتخاذ القرارات الغير مدروسة والتي لا تتلائم والواقع من أسباب فشل البحث العلمي، وهنا يستوقفني ما يحصل كل سنة بعد الإعلان عن نتائج امتحان شهادة البكالوريا أين يطالب من تحصل على المركز الأول بالدراسة في الخارج، لماذا يا ترى؟

### المحور الثاني: أفاق البحث العلمي في الجزائر:

بالرغم من النقائص التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والبحث العلمي غير أن هناك الكثير من البوادر التي تؤشر على إمكانية النهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في هذا الإطار ارتأينا الحديث عن متطلبات ترقية البحث العلمي في الجزائر (أولا) لننتقل بعدها لمستقبل البحث العلمي في الجزائر (ثانيا).

### أولا: متطلبات ترقية البحث العلمي في الجزائر:

ان العنصر البشري في البحث العلمي يعتبر ركيزة أساسية له والمقصود هنا هو الباحثين الذين تساهم أبحاثهم في تطور المجتمعات، ذلك أن الأبحاث وان لم يتم ربط نتائجها بالمجتمع فلا يمكن لها أن تلقى النجاح المأمول كل هذا في إطار يحميه القانون، هذه النقاط سنتحدث عنها فيما سيأتي:

### 1- إعطاء أهمية أكبر للباحثين:

الباحث هو أساس البحث العلمي ومن اجل الحصول على أبحاث ذات مستوى عالي بالإمكان المنافسة بها على المستوى العالمي لا بد من تهيئة المناخ العلمي، فالتهميش الذي يعاني منه الأستاذ سواء بالنسبة للنشر أو المشاركة في النشاطات العلمية التي يغلب عليها البيروقراطية في الكثير

<sup>1</sup> نسيمه أمال حيفري، البحث العلمي في الجزائر- التحديات والرهانات-، الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي لجامعة بني سوف بعنوان نحو بناء استراتيجية تحقيل الطالب الى باحث، الثلاثاء 7 نوفمبر 2016، ص9.

من الأحيان سبب من أسباب اخفاق الباحث، وهو الامر الذي لا بد من إعادة النظر فيه فعدم تمكن الأستاذ من النشر في بلده الا بطرق التوائية يمس بقيمة الأبحاث التي تنشر اليوم، فمراقبة طريقة نشر الأبحاث ووضع المجالات تحت المجهر أمر ضروري.

توفير الجو الملائم للبحث العلمي من خلال تخصيص مكاتب للأساتذة وهو الامر الغير متوفر عبر جامعات الوطن لعدم وجود قاعات تكفي للأساتذة.

إعطاء الأهمية ذاتها للأبحاث في العلوم الإنسانية بنفس درجة الأبحاث التي تكونفي المجالات التقنية لان الملاحظ في الجزائر أن الأبحاث التقنية تأخذ أهمية أكبر، لو عرجنا على سبيل المثال على مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي يبلغ عددها 19 لا نجد أي مركز متخصص في القانون<sup>1</sup>.

ليس غريبا اليوم ان المئات من الباحثين الدارسين في جامعات جزائرية هاجروا للخارج هؤلاء الباحثين الذين ينتمون اليوم لجامعات مرموقة، وهنا يستوقفنا الباحث الجزائري المقيم بالولايات المتحدة الامريكية ابن الصحراء "بلقاسم حبة" المسجل كأحسن 100 مخترع في العالم والذي لوحده سجل أكثر من 4 مرات ما أنتجه جميع الباحثين الجزائريين المقيمين في الجزائر<sup>2</sup>.

الجزائر اليوم مسجلة ضمن أقل الدول في المنطقة انفاقا على البحث العلمي وهو ما ينعكس سلبا بالضرورة على الباحث<sup>3</sup>.

## **2- تعزيز منظومة البحث والتطوير التكنولوجي:**

ان المتتبع للقوانين المتتابعة المتعلقة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي من القانون رقم 98-11 الى غاية القانون 20-02 الصادر سنة 2020 يلاحظ التأكيد على ضرورة تعزيز البحث العلمي، وفي هذا الاطار تم انشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات المحدث بموجب المادة 206 من الدستور<sup>4</sup>، المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات يدلي برأيه سنويا في التقرير المقدم اليه والمتعلق بحصيلة وافاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي<sup>5</sup>.

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي يلعب دورا حساسا سواء بالنسبة لتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما يبدي المجلس رأيه بالنسبة للخيارات الكبرى للسياسة الوطنية في مجال البحث العلمي، فتعزيز مكانة البحث العلمي والتكنولوجي أولوية وضرورة للنهوض بقطاع التعليم العالي.

## **3- تدعيم النصوص القانونية للبحث العلمي:**

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي <https://www.mesrs.dz>

<sup>2</sup> عز الدين نزع، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص284.

<sup>3</sup> السعيد بركة وسمير مسعي، منظومة البحث والتطوير في الجزائر - دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر، ص331،330.

<sup>4</sup> انظر: المادة 11 القانون رقم 20-02 المعدل للقانون رقم 15-21 الموافق ل30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

<sup>5</sup> انظر: المادة 18 من القانون 20-02 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

القانون هو الضامن للحقوق والمحدد للواجبات لذلك فمن الضروري أن تكون النصوص المتعلقة بالبحث العلمي واضحة ودقيقة وشاملة وهي النقطة التي على الدولة العمل عليها، فكما وضعت الدولة قوانين خاصة بالباحث الدائم والباحث الاستشفائي وقوانين متعلقة بالنظام التعويضي للأستاذ الباحث والاستشفائي، وكذا قوانين متعلقة بالبحث والتطوير التكنولوجي على الدولة القيام بنفس الخطوة بالنسبة لكل ما يتعلق بالبحث العلمي وتجميعها في قانون واحد خاص بالبحث العلمي ولا تبقى مجرد قوانين متناثرة هنا وهناك.

### ثانيا: مستقبل البحث العلمي في الجزائر:

للبحث العلمي في الجزائر مستقبل لا يمكن لاي منا تجاهله، خصوصا بعد اتخاذ الدولة في السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من الإجراءات التي يفترض ان استمرت على نفس الوتيرة تعود بالنفع على الدولة، وهنا نتحدث عن دور المؤسسات الناشئة في الابتكار وكذا ربط الجامعة بالاقتصاد الوطني.

### 1- دور المؤسسات الناشئة في الابتكار:

كان للقرار الوزاري 1275 دور هام لتشجيع الطلبة ممن لديهم الرغبة في البحث والابتكار للاقدام على ذلك، ففي سنة 2022 صدر القرار الوزاري أعلاه الذي يحدد الإجراءات المتعلقة باعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة مؤسسة ناشئة من قبل طلبة التعليم العالي وهو ما يسهل عليهم الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، هذا القرار كانت قد سبقته مراسيم تنفيذية، المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي تأسست بموجبه اللجنة الوطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة" أو " مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال" وكذا المرسوم التنفيذي 21-170 المحدد لشروط وكيفيات الحصول على الامتيازات الجبائية، بالإضافة للقرار 004 الصادر سنة 2025 والمحدد لكيفيات انشاء مؤسسات ناشئة في مخابر ووحدات البحث العلمي التابعة لمؤسسات التعليم العالي.

ان الثقة الممنوحة للطلبة من طرف الدولة في اطار مشروع المؤسسات الناشئة سيكون له الدور الكبير في البحث العلمي لأنه فتح بابا للطلبة للابداع وللخروج بأفكارهم لأرض الواقع بالإضافة للدعم المادي الذي ستلقاها مشاريعهم من طرف الدولة وهو ما سيزيد من عدد الابتكارات، على الأقل هذا ما لاحظناه في السنتين الماضيتين وان كانت البداية دائما تكون محتشمة لكنها خطوة لا بد من تثميناها.

### 2- ربط الجامعة بالاقتصاد:

لا بد ان تكون الجامعة دائما على اتصال مباشر بالمجتمع والاقتصاد فالجامعة لا بد أن تكون اعمالها في خدمة المجتمع وتطوير الاقتصاد، ونفس الكلام بالنسبة للطلبة المتخرجين فتخريج طلبة لا يخدمون اقتصاد الوطنليس في صالح البلد، فالمتخرج من كلية القانون لا بد أن يكون له دور في المجتمع لا أن يكون دون عمل ينتظر في منحة البطالة، لهذا السبب لا بد أن يكون هناك تكامل بين الاقتصاد والجامعة ويتم التركيز على التخصصات التي يكون البلد بحاجة لها والتي تتغير من وقت لآخر فكما تتغير الظروف لا بد أن تتغير معها التخصصات وتوزيع الطلبة عليها،

ونفس الكلام بالنسبة للأبحاث العلمية التي يجب أن لا تبقى حبيسة الإدراج وان تكون موجهة لبناء الوطن.

وربما ما أقدمت عليه الدولة من خلال فتح مدارس وطنية في اختصاصات اقل ما يقال عنها أنها تخصصات المستقبل، وان كانت بحاجة لتأطير متميز غير أن ذلك سيعود بالنفع على اقتصادنا مسقبلا لا محالة.

### خاتمة:

منذ الاستقلال تسعى الدولة الجزائرية لارساء قواعد للبحث العلمي وتطوير الجامعة الجزائرية نجحت أحيانا وخابت أحيانا أخرى.

-من خلال هذه الورقة العلمية يمكننا القول أن الإمكانيات المادية المكرسة للبحث العلمي لازالت لا ترقى للمستوى المطلوب وربما يكون هذا السبب الرئيسي وراء كل الإخفاق.

-الأستاذ الباحث الجزائري لا يجد بعد الدعم اللازم لانجاز أبحاث علمية تصل لمستوى نظرائه في الدول المتقدمة، وهو ما يجعلنا نعتبر أن تصنيف أستاذ أو اثنين على مستوى الجامعة ضمن أفضل الباحثين في العالم إنجازا تاريخيا.

-الجامعة لا تزال تركز على الجانب النظري ولا تزال بعيدين عن ربط الجامعة بالاقتصاد.

-لا تزال نعاني من نقص الهياكل الجامعية ونقص أيضا في مستوى الخدمات المقدمة للطلبة من إيواء واطعام...الخ.

من خلال هذه الورقة البحثية أردنا أن نركز مقترحاتنا على:

-ضرورة الاهتمام بالاستاذ الباحث وتوفير الجوانب المناسبة له للبحث العلمي ( مكاتب للأساتذة للبحث، دعم مادي للأبحاث التي ينجزها الباحثين)

-دعم المجالات العلمية ومراقبتها في نفس الوقت لمنع أي تلاعبات خصوصا وأن بعض المجالات العلمية لا تقوم بالرد على الباحثين سواء بقبول أو رفض مقالاتهم بسنوات وهو أمر غير مقبول وغير معقول.

-الاهتمام بنوعية التدريس وبنوعية الجامعات والتشجيع على الابتكار من خلال الاستمرار في النهج الذي نهجته الدولة بالنسبة لربط الجامعة بالاقتصاد.

### قائمة المراجع:

### النصوص القانونية:

-القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

-قانون رقم 04-2000 المؤرخ في 10 رمضان عام 1421 الموافق 6 ديسمبر 2000 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والمعدل للقانون 05-99.

-قانون رقم 06-08 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 05-99.

-القانون رقم 02-20 المعدل للقانون رقم 15-21 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

### مقالات علمية:

-السعيد بريكة وسمير مسعي، منظومة البحث والتطوير في الجزائر - دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر-.  
-الصادق بوشنافة، التعليم العالي وتحديات التنمية المستدامة- حالة الجزائر-(1962-2012).  
-سجيرة بولرياس، نبذة عن تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر(1962-2000)،مجلة الباحث.

-عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية،جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

-لامية بوكراع، حبيبة بولقواس، إشكالية اصلاح التعليم العالي في الجزائر- دراسة تحليلية نقدية لخطى الإصلاحات بين الهدف والتطبيق-، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، العدد 1، أبريل 2019.

-وهيبة الجوزي، تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد الرابع،ديسمبر 2017.

### مؤتمرات:

-نسيمة أمال حيفري، البحث العلمي في الجزائر- التحديات والرهانات-، الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي لجامعة بني سويف بعنوان نحو بناء استراتيجية تحةيل الطالب الى باحث، الثلاثاء 7 نوفمبر 2016.

### مواقع انترنت:

-احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2024-

<https://www.mesrs.dz>،2025